



جهاز أبوظبي للمحاسبة  
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY

# نزاهة

نشرة دورية لرفع الوعي بمخاطر المخالفات والاحتيال تصدر عن  
وحدة النزاهة والمساءلة في جهاز أبوظبي للمحاسبة.

العدد 2 - 2019

## معاً نحمي المال العام

ما سيدعم حوكمة المفوضية على منظومة مكافحة الاحتيال. كما ستقوم المفوضية بتعزيز عملية متابعة تطبيق توصيات المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال للتأكد من حسن التطبيق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المفوضية طبقت "استراتيجية المفوضية لمكافحة الاحتيال" في العام 2011 والتي حددت القواعد الإرشادية لجهود المفوضية في هذا المجال. مثل مبدأ عدم التساهل مع الاحتيال بالإضافة إلى ثلاثة إجراءات ذات أولوية وهي: إدخال أحكام مكافحة الاحتيال في مقترحات المفوضية لبرامج الصرف ضمن الإطار المالي للفترة 2014 - 2020، وتطبيق استراتيجيات مكافحة الاحتيال على مستوى الأقسام، ومراجعة تعليمات المشتريات العامة. وتبقى القواعد الإرشادية سارية حيث تم تطبيق كامل الإجراءات التي تمت الإشارة إليها في استراتيجية العام 2011.

وقد قامت المفوضية بتقييم "استراتيجية المفوضية لمكافحة الاحتيال" الصادرة في العام 2011، حيث تم الوصول إلى نتيجة أنه وعلى الرغم من كون هذه الاستراتيجية صالحة وفعالة كإطار لسياسة المفوضية في حماية موازنة الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يجب أن تتأقلم هذه الاستراتيجية

اعتمدت المفوضية الأوروبية بتاريخ 29 أبريل 2019 استراتيجية جديدة لمكافحة الاحتيال تهدف إلى تحسين إجراءات كشف والمعاينة على والوقاية من الاحتيال، بالإضافة إلى مساندة جهود المفوضية المتواصلة لخفض عمليات الاحتيال المتعلقة بموازنة الاتحاد الأوروبي. وتدفع الاستراتيجية الجديدة إلى درجة أعلى من الاتساق والتنسيق لمكافحة الاحتيال ضمن إدارات المفوضية المختلفة وتمهد الطريق لإجراءات مكافحة احتيال مبنية على تحليل البيانات خلال السنوات القادمة. وتتمثل الرؤية عبر هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تقوية عملية الإشراف المؤسسي من قبل المفوضية فيما يتعلق بالاحتيال وإلى دعم منظومة مكافحة الاحتيال القائمة حالياً. وصرح السيد غونتر أثنس أوتنغر، المفوض الأوروبي للموازنة والموارد البشرية في هذا الخصوص بالآتي: "إن المفوضية الأوروبية لا تتساهل مع الاحتيال. سيتم صرف كل يورو من موازنة الاتحاد الأوروبي بالشكل الأمثل وسيحقق قيمة مضافة لمواطني الاتحاد. سنتساعدنا هذه الاستراتيجية على التركيز على الوقاية من وكشف ووقف الاحتيال. يجب أن نبقي متفوقين على مرتكبي الاحتيال".

انطلاقاً من الإجراءات التي تم اتخاذها ابتداءً من العام 2011، ستعمل الاستراتيجية الجديدة على قيام المفوضية باستغلال البيانات المتوفرة للوقاية من وكشف الاحتيال، حيث تركز على تحسين جودة واكتمال المعلومات ذات الصلة، وربط مصادر مختلفة للبيانات ووضع آليات وأدوات أكثر إتقاناً للوصول لاستنتاجات عملية. كما تسعى الاستراتيجية إلى تدعيم الإشراف المؤسسي للمفوضية على النواحي المعرضة للاحتيال من خلال إعطاء المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال دور استشاري وإشرافي أكبر. وسيقوم المكتب بمراجعات إلزامية لاستراتيجيات مكافحة الاحتيال في جميع إدارات المفوضية وبمتابعة تطبيقها حيث سيتواصل مع جميع الأقسام، خاصةً مع رؤساء الخدمات المركزية في المفوضية (الأمانة العامة، الخدمات القانونية، الإدارة العامة للموارد البشرية والإدارة العامة للموازنة) في هذا المجال

” إن بناء الرجال  
أصعب من بناء  
المصانع، وإن الدول  
المتقدمة تقاس بعدد  
أبنائها المتعلمين “

المغور له بإذن الله الشيخ  
زايد بن سلطان آل نهيان  
(طيب الله ثراه)

مع ظروف متغيرة (مثل برامج تمويل جديدة وأنماط مستحدثة في الاحتيال، تطور تكنولوجيا المعلومات، إلخ). وقد قامت المفوضية في سبيل مراجعة الاستراتيجية بتنفيذ تقييم لمخاطر الاحتيال بمشاركة الإدارات التنفيذية. بالتالي، عالجت "استراتيجية المفوضية لمكافحة الاحتيال" للعام 2019 بعض التوصيات الجوهرية التي أصدرها الديوان الأوروبي لمراجعي الحسابات في تقرير خاص بعنوان "مكافحة الاحتيال في عمليات الصرف في الاتحاد الأوروبي: ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية"، والذي استكمل "حزمة الحوكمة" الصادرة عن المفوضية والمطبقة في نوفمبر 2018 حيث تم تحديد "المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال" كطرف الريادي في تصميم وتطوير سياسة مكافحة احتيال على الصعيد الأوروبي، بالإضافة إلى تكليفه بدور استراتيجي في النواحي المؤسسية لمكافحة الاحتيال بالنسبة لمجلس الإدارة المؤسسية والذي يضم الأمين العام للمفوضية والمديرين العامين بالخدمات المركزية (الموازنة والموارد البشرية والشؤون القانونية).

## نظرة تعريفية: قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة لعام 2010

يختص هذا القانون بالرشوة، والتي يُعرّفها بشكلٍ عام على أنها إعطاء شخص فائدة مالية أو غيرها لتشجيعه على تنفيذ واجباته أو نشاطاته بشكلٍ غير صحيح أو لمكافأة هذا الشخص على تنفيذ هذا التصرف. ويشمل ذلك محاولة التأثير على متخذ قرار من خلال منحه مصلحة إضافية تتجاوز ما يمكن تقديمه بشكلٍ قانوني ضمن مناقصة. بالتالي يتعامل هذا القانون حصرياً مع الرشوة، ولا يغطي جرائم ذوي الياقات البيضاء أو جرائم الاحتيال، والسرقة، وجرائم التلاعب بالحسابات، والمخالفات المؤسسية، وتبييض الأموال، وجرائم مخالفة قوانين التنافسية. وقد تكون أية مؤسسة عرضة للمساءلة القانونية في حال قيام موظف تنفيذي رئيسي من هذه المؤسسة (مثل عضو منتدب) بارتكاب جريمة عرض أو تقديم رشوة، حيث ستكون تصرفات هذا الموظف منسوبة للمؤسسة ككل.

كما ينطبق ذلك على أية مؤسسة عند قيام طرف يؤدي خدمات لها - مثل موظف أو وكيل - بدفع رشوة بغرض الحصول على عقود وأعمال جديدة أو لضمان استمرارية الأعمال والعقود أو لتحصيل أفضلية في الأعمال لهذه المؤسسة. علماً أنه يمكن لها الدفع في مثل هذه الحالات ولتجنب الملاحقة القضائية بقيامها بتطبيق إجراءات مناسبة لمنع الرشوة.

وقد حرصت الحكومة البريطانية عند إصدار هذا القانون على أن تأخذ الإجراءات التي طبقتها الشركات والمؤسسات لمكافحة الرشوة التي يرتكبها أفراد باسمها بعين الاعتبار، المبادئ الستة التالية: "الإجراءات المتناسية"، "الالتزام من قبل أعلى مستوى مؤسسي"، "تقييم المخاطر"، "العناية الواجبة"، "التواصل (بما في ذلك التدريب)"، و"الرقابة والمراجعة". وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ ليس مفروضة التطبيق بحرفها حيث أن الهدف منها تسهيل الإجراءات والأخذ بالإعتراف للظروف المختلفة والمتعددة التي قد تواجه الشركات والمؤسسات. فعلى سبيل المثال، تواجه الشركات الصغيرة تحديات مختلفة عن تلك التي تواجه الشركات الدولية، بالتالي سيتم تطبيق هذه المبادئ بأساليب مختلفة، على أن تكون النتيجة في جميع الأحوال تطبيق إجراءات فاعلة وقوية لمكافحة الرشوة. لذلك، يجب التأكد من أن تكون إجراءات الوقاية من الرشوة متناسبة مع ومرتبطة بدرجة التعرض لهذا الخطر. ومع التأكيد على حاجة الشركات والمؤسسات ذات النشاط المحلي على إجراءات للوقاية من الرشوة، هناك توافق عام على أن هذه الجهات ستواجه مخاطر التعرض للرشوة من قبل أطراف ذات صلة أقل من تلك ذات النشاط الدولي، علماً أنه من المرجح أن تكون الإجراءات المطبقة في الحالتين متطابقة. وسيتم التعريف بهذه المبادئ في هذا العدد وفي أعداد قادمة.

## المبدأ الأول: الإجراءات المتناسبة

يجب أن تكون إجراءات الوقاية من الرشوة من قبل أطراف مرتبطة بالشركة / المؤسسة متناسبة مع الخطر المرتبط بالرشوة وإلى طبيعة وحجم وتعقيد نشاطات الجهة التجارية. كما يجب أن تكون هذه الإجراءات واضحة وعملية وسهلة التفسير وقابلة للتطبيق بفاعلية.

### < تعليق

- تم استخدام عبارة "إجراءات" في هذا النص لتشمل سياسات الوقاية من الرشوة والإجراءات لتطبيقها. تُبين السياسات موقف الجهة بالنسبة لرفض الرشوة وكيفية قيام هذه الجهة بالحفاظ على هذا الموقف والمساهمة في وضع ثقافة مؤسسية مرتبطة بمكافحة الرشوة. لذا تعتبر السياسات ضرورية للوقاية من الرشوة علمياً أن هذا الهدف يتحقق فقط عند تطبيق هذه السياسات بشكلٍ فعال.

- يجب أن تتناسب إجراءات الوقاية من الرشوة مع مخاطر التعرض للرشوة التي تواجهها الجهة. ما يتطلب كخطوة أولى تنفيذ تقييم مخاطر أولي. مما لا شك فيه أن درجة التعرض للمخاطر مرتبطة بحجم الجهة وطبيعة وتعقيد نشاطاتها، إلى أن الحجم ليس العامل الوحيد حيث أن هناك جهات ذات نشاط محدود قد تواجه مخاطر رئيسية وستتطلب بالتالي إجراءات أكثر تفصيلاً. من المؤكد على الرغم من ذلك، عدم إحتياج الجهات المحدودة النشاط بشكلٍ عام لإجراءات كثيرة حيث يمكن لمثل هذه الجهات الاعتماد بشكلٍ كبير على تفسيرات شفوية دورية للتعريف بسياساتها للموظفين.

- تختلف درجة التعرض للمخاطر من جهة لأخرى بحسب طبيعة ونوعية الأطراف المرتبطة بها. على سبيل المثال، في حال قيّمت الجهة بشكلٍ سليم عدم التعرض لمخاطر الرشوة من خلال أيٍّ من الأطراف المرتبطة بها، لن تحتاج إجراءات للوقاية من مخاطر الرشوة التي قد تنتج عن هذا الارتباط. بنفس السياق، قد يتم تقييم مخاطر الرشوة

المرتبطة بالاعتماد على طرف ثالث خارجي يمثل شركة أو مؤسسة في مفاوضات مع موظفين حكوميين أجنبياً بأنها مرتفعة وتحتاج بالتالي جهود أكبر وإجراءات لدرء هذه المخاطر. من المرجح أن تحتاج الشركات والمؤسسات إلى اختيار ووضع إجراءات تغطي مجال واسع من المخاطر إلا أن نظر أية سلطة قضائية في مدى ملاءمة الإجراءات ضروري للتركيز على تلك الإجراءات المُصمّمة للوقاية من الرشوة من قبل الطرف المرتبط بالجهة الذي ارتكب جريمة دفع الرشوة.

- قد تكون إجراءات الوقاية من الرشوة بشكل توجيهات قائمة بحد ذاتها أو جزء من منظومة أشمل مثل التعيين أو إدارة المناقصات في الفضاء العام. بجميع الأحوال يجب أن تكون الإجراءات موضوعة بشكل يسمح بالتطبيق العملي والواقعي لتحقيق أهداف الجهة المُعلنة لمكافحة الرشوة عبر مختلف نشاطاتها.

- لاحظت الحكومة البريطانية أن تطبيق هذه الإجراءات بشكلٍ رجعي على الأطراف التي تم الارتباط بها سابقاً أكثر صعوبة، إلا أن ذلك يجب أن يتم مع الوقت، من خلال تطبيق مقاربة مبنية على المخاطر لتحديد الأولويات ومع مراعاة ما يمكن تطبيقه ودرجة الرقابة القائمة على الإتفاقيات والتدبيرات الحالية.

### < إجراءات

- تتضمن سياسات الوقاية من الرشوة لدى الشركات والمؤسسات عادةً نواحي عامة، إلا أنه من الموصى به إدراج الآتي ضمن هذه السياسات:

• التزام الجهة بالوقاية من الرشوة.

• منهجيتها بشكلٍ عام للحد من مخاطر رشوة بعينها مثل تلك الناجمة عن تصرفات الوسطاء والوكلاء أو تلك المرتبطة بمصاريف الترفيه والترويج، ودفعات التسهيل أو المساهمات والتبرعات الخيرية أو السياسية، بالإضافة إلى نبذة عامة عن استراتيجيتها لتطبيق سياسات الوقاية من الرشوة.

- يجب تصميم إجراءات تطبيق سياسات الجهة لمكافحة الرشوة للتخفيف من المخاطر التي

- المناسب والتدقيق واعتماد المصاريف.
- شفافية المعاملات والإفصاح عن المعلومات.
- عملية إتخاذ القرارات، مثل إجراءات تفويض الصلاحيات والتفريق بين المهام المتضاربة وتجنب حالات تضارب المصالح.
- تطبيق القواعد بما في ذلك الإجراءات التأديبية والعقوبات عند مخالفة قواعد الجهة المتعلقة بمكافحة الرشاوى.
- الإبلاغ عن مخالفات الرشاوى بما في ذلك منظومات التبليغ.
- تفاصيل الإجراءات التي تعتمدهم الجهة استغلالها لتطبيق إجراءات الوقاية من الرشاوى، مثل كيفية تطبيق ذلك على مشاريع أو أقسام مختلفة في الجهة.
- منظومة الإعلان عن سياسات وإجراءات الجهة والتدريب على تطبيقها.
- الرقابة على ومراجعة وتقييم إجراءات الوقاية من الرشاوى.

تم تحديدها بالإضافة إلى الوقاية من الممارسات الغير أخلاقية المقصودة من قبل الأطراف المرتبطة بالجهة. وفيما يلي لائحة إرشادية وغير شاملة للنواحي التي يجب أن تشملها إجراءات الوقاية من الرشاوى بحسب طبيعة المخاطر:

- التزام الإدارة العليا في الجهة.
- إجراءات تقييم الخاطر.
- تنفيذ إجراءات العناية الواجبة للتحقق من الأطراف المحتمل أن يتم الارتباط بها أو تلك التي توجد معها علاقات قائمة.
- تقديم الهدايا، ومصاريف الترفيه والترويج، والتبرعات الخيرية والسياسية، وطلب دفعات تسهيل.
- التعيين المباشر والغير مباشر، بما في ذلك التوظيف وشروطه والإجراءات التأديبية والأجور.
- حوكمة العلاقات التجارية مع جميع الأطراف المرتبطة ما قبل وما بعد التعاقد.
- الرقابة المالية والتجارية مثل مسك الدفاتر

## هل تعلم؟

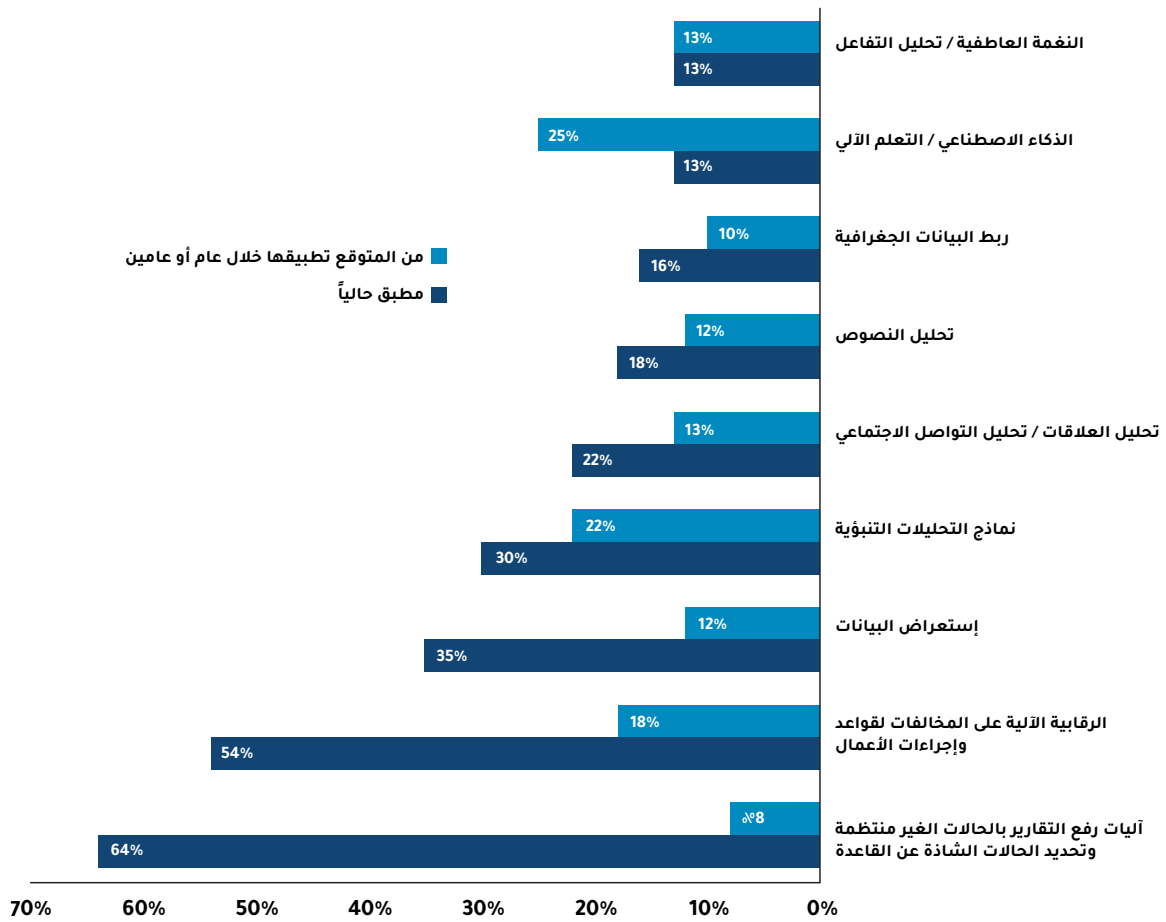
لتنفيذ مخططاتهم واستهداف ضحايا جديدة، يجب على المختصين بمكافحة الاحتيال أن يقوموا كذلك بتطبيق التكنولوجيات الحديثة الأكثر فاعلية للتعامل مع مجالات التهديد المتطورة.

وقد تم لأغراض هذا التقرير إرسال استبيان رأي من 19 سؤالاً إلى 41,181 عضو من جمعية محققى الاحتيال المعتمدين الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي، يطلب منهم توفير معلومات عن استخدام الشركات والمؤسسات التي يعملون فيها للتكنولوجيات المختلفة ضمن إطار مكافحة الاحتيال. حيث وتم استلام 2,255 رد منها 1,055 قابلة للاستخدام. وتبين النتائج المٌجمعة كيفية تعاطي مكافحي الاحتيال مع هذا المجال كما في النقاط التالية.

تم حديثاً إصدار النسخة الأولى من "التقرير المعياري لتطبيق التكنولوجيا في مكافحة الاحتيال" من قبل جمعية محققى الاحتيال المعتمدين Association of Certified Fraud Examiners بالتعاون مع شركة "ساس". ويستعرض التقرير نتائج الدراسة المعيارية لمساعدة الشركات والمؤسسات على التعرف على الوسائل التكنولوجية التي يتم استخدامها في مجال مكافحة الاحتيال وللمساهمة في توفير التوجيه فيما يتعلق بالتطبيق المستقبلي لهذه التكنولوجيات من حيث تقييمها لكي تبقى الشركات والمؤسسات متفوقة على مرتكبي الاحتيال المحتملين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقدم التكنولوجي يُوفر فرصاً لكل من مرتكبي الاحتيال وللأطراف المكلفة بمكافحته. مع استمرار المخالفين في التعرف على وتطبيق وسائل متجددة لاستغلال وتسخير التكنولوجيا

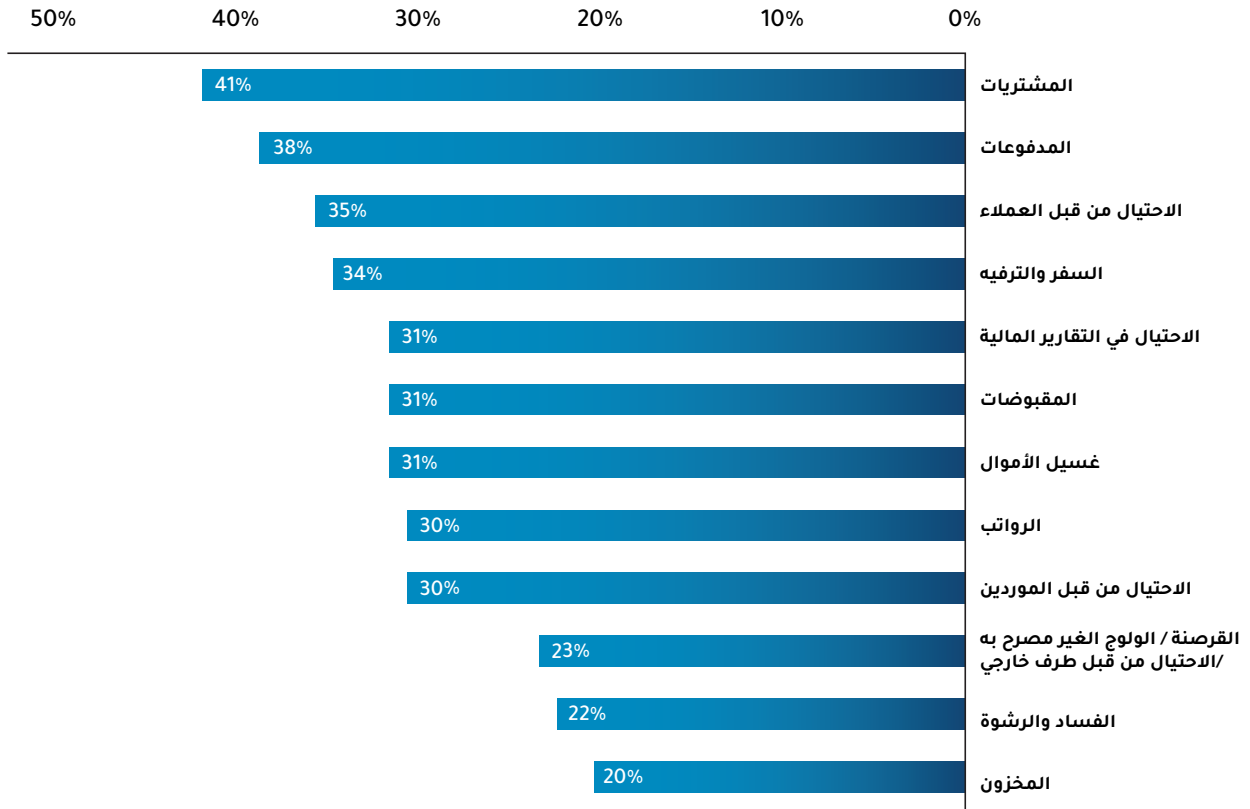
تتوفر مجموعة من الآليات والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها لتحليل البيانات لتحديد التهديدات والفجوات في الرقابة التي قد تدل على إمكانية وقوع مخالفة. وقد تم سؤال الأشخاص من خلال الاستبيان عن أنواع تحليلات البيانات التي تطبقها حالياً الشركات والمؤسسات التي يعملون فيها ضمن مبادرات مكافحة الاحتيال، بالإضافة إلى أنواع التحليلات التي يتوقعون أن يتم تطبيقها أو نشرها خلال العام أو العامين المقبلين. ويظهر الرسم الذي يلي أنه ما يقرب من ثلثي الشركات والمؤسسات تستخدم آليات رفع التقارير بالحالات الغير منتظمة وتحديد الحالات الشاذة عن القاعدة ضمن مبادراتها لمكافحة الاحتيال، كما أن أكثر من نصفها قد طبقت منظومة الرقابة الآلية على المخالفات لقواعد وإجراءات الأعمال. وتعتبر

هذه التقنيات تقليدية في مجال التحليلات ويتم استخدامها منذ فترة طويلة ما يُبرّر تطبيقها من قبل هذه النسبة المرتفعة من الجهات. كما تُبين نتائج الاستبيان أن هذه التقنيات ستبقى الأكثر شيوعاً حيث أن 72% من الشركات والمؤسسات تنوي استخدامها خلال السنتين المقبلتين. أما بالنسبة لآليات استعراض البيانات ونماذج التحليلات التنبؤية فهي أنواع أحدث من التحليلات مقارنة بالآليات الأخرى قد تم تطبيقها كما أنه من المتوقع استخدامها من قبل عدد غير قليل من الشركات والمؤسسات خلال السنتين المقبلتين، حيث يمكن أن يتم ذلك من قبل نسب مجمعة من 47% و52% منها على التوالي ضمن مبادرات مكافحة الاحتيال.



والمؤسسات للتعرف على نواحي الضعف. تبين من خلال الإجابات أنه تتم الرقابة بشكل استباقي على البيانات في مختلف العمليات حيث تصدرت المشتريات بنسبة 41% وتلتها المدفوعات بنسبة 38% ثم الاحتيال من قبل العملاء بنسبة 35% ثم السفر والترفيه بنسبة 34% كما يظهر في الرسم الذي يلي.

يقيمون القرار باستخدام تحليل البيانات للرقابة على الاحتيال ضمن إدارات وعمليات بعينها على مجموعة من العوامل تتضمن إمكانية الحصول على البيانات والعوائق التكنولوجية أو العملية ودرجة المخاطر التي تم تقييمها. وقد طلب الاستبيان تحديد نواحي المخاطر التي يتم فيها تطبيق تحليل البيانات أو آليات الرقابة الآلية على المخالفات لقواعد العمل ضمن الشركات

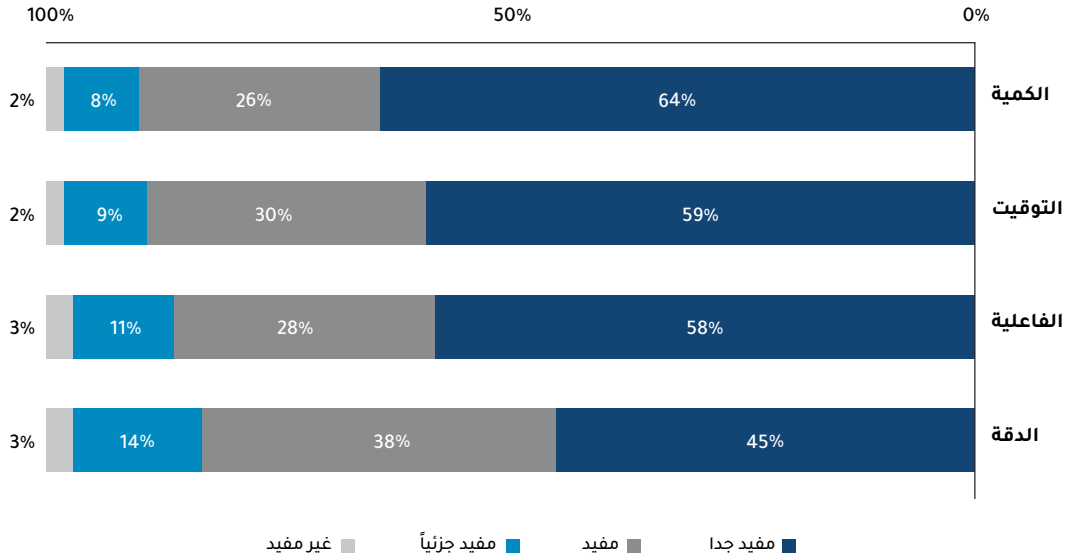


وفقاً للاعتبارات التالية:

- الكمية، التمكن من مراجعة عدد أكبر من العمليات وتحديد حالات أكثر من شبهة الاحتيال.
- التوقيت، ما يسمح بالتعرف على وتحديد المخالفات بسرعة أكبر.
- الفاعلية، من خلال أتمتة المهام التي تتطلب وقت.
- الدقة، الناتجة عن انخفاض نسبة النتائج الإيجابية الغير صحيحة.

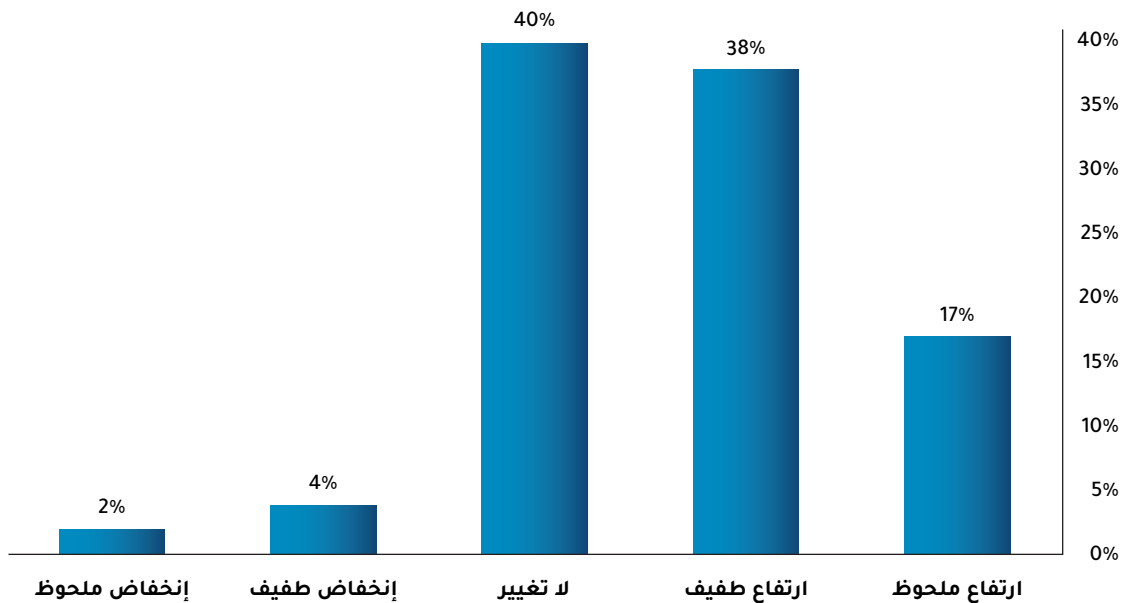
إن الحصول على دعم الإدارة التنفيذية عند المباشرة بتطبيق تكنولوجيات جديدة لمكافحة الاحتيال ليس بالمهمة السهلة في العديد من الشركات والمؤسسات، علماً أن جزء رئيسي من النجاح في تخطي ذلك يقوم على التمكن من توصيف وإثبات الفوائد التي ستتيحها مثل هذه التكنولوجيات. وطرح الاستبيان على الأطراف التي طبقت تحليل البيانات في برامج مكافحة الاحتيال الخاصة بها سؤالاً عن مدى فائدة هذا التطبيق

يبين الرسم الذي يلي أن غالبية الشركات والمؤسسات تحقق عوائد مهمة من تطبيق التحليلات لمكافحة الاحتيال، حيث صنّفت ما بين 83% إلى 90% منها برامج التحليل الخاصة بها بأنها مفيدة جداً أو مفيدة إلى حدٍ بالنسبة للاعتبارات الأربعة المذكورة آنفاً. وتصدر عامل "الكمية" من حيث الفائدة من خلال تأكيد 64% من الإجابات أن ارتفاع كمية المعاملات التي يمكن مراجعتها باستخدام تحليل البيانات مفيد جداً لبرامج مكافحة الاحتيال.



العامين المقبلين (17% بشكلٍ ملحوظ و38% بشكلٍ طفيف)، في حين لن تشهد هذه الميزانيات تغييراً بالنسبة لـ44% من الإجابات، مع توقع 6% من الإجابات أن يتم تخفيضها خلال العامين المقبلين، كما يظهر في الرسم الذي يلي.

على الرغم من تحديد نسبة عالية من الشركات والمؤسسات للقيود المالية كالتحدي الأكبر لتطبيق التكنولوجيات الحديثة لمكافحة الاحتيال، إلا أن 55% من الإجابات على الاستبيان تتوقع ارتفاع الميزانيات الخاصة بهذا الموضوع خلال





## حريص

- < ضعف الضوابط على عملية تعديل معدلات الأجر، وعلى قيد ساعات العمل الإضافية والمكافآت.
- < تحديات لمنظومة الرقابة على عملية قيد بيانات الحضور للموظفين قبل مباشرة إعداد جداول الرواتب.
- < عدم القيام بمطابقة المجاميع في جداول الرواتب الشهرية، ومع الفترات السابقة.
- < عدم توفر سياسة وإجراءات مُوثقة ومُعتمدة لعملية إعداد ومعالجة وصرف الرواتب، ما يؤدي إلى تطبيق ممارسات عشوائية من قبل الموظفين المعنيين.
- < عدم ربط الدرجات المرتبطة بكل مُسمى وظيفي في نظام إدارة الموارد البشرية بالنظام المطبق من قبل قسم صرف الرواتب ما يتيح تعديلها عند إنشاء جدول الرواتب الشهري.
- < عدم فرض الاستفادة من الإجازات التعاقدية على جميع الموظفين.
- < ضعف إجراءات إدارة الزيادات على الرواتب.
- < تُصنّف حالات الاحتياال المرتبطة بالرواتب ضمن حالات الاختلاس لغير النقد، حيث يقوم موظف أو أكثر باستغلال أنظمة معالجة الرواتب لإصدار دفعات غير مُصرّح بها. وقد تم تحديد حالات الاحتياال هذه بحسب جمعية محققي الاحتياال المعتمدين كالأكثر انتشاراً بالنسبة للمخالفات المحاسبية واختلاس الموظفين، حيث أشار مسح تم تنفيذه في العام 2018 إلى حصوله في 27% من جميع الجهات.
- < تستوجب عملية الوقاية من هذا النوع من عمليات الاحتياال أن يتم فهم كيفية وقوعها. بعض النواحي الرئيسية التي يجب التأكد منها حيث أن وجودها قد يدل على ضعف البيئة الرقابية:
- < غياب الفصل بين وظائف ومهام إعداد واعتماد ومعالجة الرواتب.
- < عدم تعليق حسابات الموظفين الذين استقالوا أو تم إنهاء خدماتهم في سجلات الموارد البشرية وجدول الرواتب.
- < ضعف الرقابة على عملية إضافة موظفين إلى سجلات الموارد البشرية و/أو جداول الرواتب.